

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/1999/7  
22 October 1998  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان  
الدورة الخامسة والخمسون  
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

### مسألة إنتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨  
وموجهة من البعثة الدائمة لدولة البحرين لدى مكتب  
الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام للأمم المتحدة  
(لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان)

تتقدم البعثة الدائمة لدولة البحرين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة (مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان) ويشرفها أن تشير إلى الوثيقة E/CN.4/1998/NGO/6 المؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ والوثيقة E/CN.4/1998/NGO/54 المؤرخة في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ اللتين تتضمنان بيانات خطية أرسلتها إليه بموجب البند ١٠ من جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين منظمته غير حكوميتين هما الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان وهيئة رصد حقوق الإنسان تزعمان فيهما ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في دولة البحرين.

ويسر البعثة أن ترفق طيه رد السلطات المختصة في دولة البحرين بهذا الخصوص، وترجو من مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن يتكرم بتعميم هذا الرد على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية في إطار البند ٩ من جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين التي ستعقد في جنيف في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

### المرفق

تتقدم البعثة الدائمة لدولة البحرين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشرفها أن تشير إلى الوثيقة E/CN.4/1998/NGO/6 والوثيقة E/CN.4/1998/NGO/54 اللتين تتضمنان بيانات خطية من منظميتين غير حكوميتين هما الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان وهيئة رصد حقوق الإنسان تزعمان فيهما ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في دولة البحرين.

وتود البعثة الدائمة في البداية أن تؤكد من جديد التزام حكومة دولة البحرين التزاماً مطلقاً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة. وفي هذا الخصوص، تود البعثة الدائمة أن تعلن من جديد السياسة العامة للحكومة التي تتمثل في التعاون التام مع أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأن تشير إلى الحوار المستمر الذي تجريه البحرين مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان وأفرقة العاملة ومقرريه المعنيين بمواضيع محددة. كما أن حكومة البحرين تحترم وتؤيد تماماً البواعث والمبادئ التي تقوم عليها الحركة الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك منظمات مثل الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان وهيئة رصد حقوق الإنسان.

لكن البعثة الدائمة تود أيضاً أن تعرب مجدداً عن قلقها إزاء مخاطر إساءة استعمال الحركة الدولية لحقوق الإنسان في أغراض سياسية مفضوحة.

ومما يدعو إلى الأسف أن البحرين واجهت، في السنوات الأخيرة، حملة عنيفة ومحكمة التخطيط لزعزعة استقرارها، منظمة ومدعومة وموجهة من الخارج بهدف الاطاحة بحكومة البلد في نهاية المطاف. ولقد رفض شعب البحرين رفضاً صريحاً وقاطعاً حملة العنف الموجهة ضد المجتمع والتي انهارت الآن. غير أنه لا يزال يوجد عدد من الأفراد والجماعات الذين يتزايد انزعاجهم ويأسهم خارج البحرين ممن لهم صلة وثيقة بهذه الحملة والذين لا يستطيعون قبول فشلها.

وهؤلاء الأفراد والجماعات ليس لديهم بالقطع أي اهتمام حقيقي بحقوق الإنسان، لكنهم بدلاً من ذلك يواصلون عن عمد التلاعب بآليات حقوق الإنسان من أجل تحقيق مآربهم السياسية الشخصية المخزية. وأساليبهم أساليب فجة ومضوغة يمكن تبينها على الفور: وهي اختلاق مزاعم وتلميحات ليس لها في الواقع أي أساس من الصحة أو يكاد ولا تدعمها أي أدلة جديرة بالثقة من أي نوع. ومما يدعو إلى السخرية أنهم يستهدفون أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك هيئات دولية محترمة لحقوق الإنسان وينفذونها بسيل متدفق باطراد من هذه المزاعم.

ومن السهل أن إدراك البيانين موضع الرد هما نتاج مثل هذه المصادر. ولقد تناولت الحكومة والبعثة الدائمة جميع القضايا المثارة على نحو كامل وصريح في المراسلات السابقة مع لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ولذلك ترى البعثة الدائمة أن اختيار الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان وهيئة رصد حقوق الإنسان تكرر هذه المزاعم التي لا أساس لها من الصحة وذات الأغراض السياسية المفضوحة أمر يدعو إلى الأسف.

وإن قانون البلد ونظامه القانوني يوفران الحماية الكاملة لحقوق مواطني البحرين وحرّياتهم الأساسية. وتتاح سبل انتصاف محلية شاملة لأي شخص يدعى أنه تضرر من أي عمل غير سليم من جانب الحكومة أو أي من موظفيها، بما في ذلك اللجوء إلى إقامة دعوى قانونية مناسبة. كذلك فإن أعمال الاعتداء والتعذيب وإساءة استعمال السلطة ضد أي شخص وحرمانه على نحو غير مشروع من حريته تعتبر جميعاً جرائم بموجب قانون البحرين.

وقد كشف التحقيق الدقيق للمزاعم الواردة من المصدرين المذكورين أعلاه بلا استثناء أنه لم تقدم أي شكوى أو محاولة للشكوى من جانب أي من الضحايا المزعومين أو بالنيابة عنه. وبالنظر إلى سبل الانتصاف المحلي المتاحة بيسر، فإن عدم تقديم أي شكوى أمر يستحق الذكر بوجه خاص وهو يقوض كذلك مصداقية هذه المصادر.

وعلى الرغم من صغر حجم البحرين وقلّة مواردها فإن الحكومة ملتزمة بأن تكفل الحقوق الأساسية للمواطنين فيما يتعلق بالعمل والصحة والتعليم والاسكان في سياق تنمية سليمة ومستدامة. وتحقيقاً لهذا الغرض، توفر الحكومة التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية للجميع، يدعمها نظام شامل لتقديم الرعاية. كما أنها يسرت استحداث نظم للتمويل المنخفض التكلفة بهدف مساعدة المواطنين على الحصول على مساكن مدعومة، وفي حدود قدراتهم. وقد دلت الاحصاءات بوضوح على النتائج التي حققتها هذه السياسات كما جرى على الدوام التسليم بها دولياً: فتقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ يضع البحرين في المرتبة الأولى في العالم العربي للسنة الرابعة على التعاقب فيما يتعلق بالانجازات التي حققتها في مجال التنمية البشرية.

ويتمتع المواطنون بإمكانية الوصول الشخصي المباشر إلى الأمير وإلى موظفي الحكومة، وتدور مناقشة عامة واسعة النطاق بشأن القضايا الهامة. وإن النظم الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالمشاركة الشعبية في الحكومة قد تطورت على مدى السنين بما يتوافق مع ثقافة البحرين ومعتقداتها، ورغبات شعبها. وأحدث مظاهر هذا التطور هو مجلس الشورى، ويتألف من ٤٠ عضواً يمثلون قطاعاً عريضاً من المجتمع البحريني ويضمون في صفوفهم شخصيات أكاديمية ومحامين ورجال أعمال وممثلين للعمال. ويتمتع المجلس بسلطات كبيرة فيما يتعلق بوضع التشريعات ومراجعتها، ولقد اتخذ بالفعل زمام المبادرة بشأن كثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية المثيرة للجدال. ولن يحدث المزيد من هذه التطورات إلا نتيجة لإرادة شعب البحرين - ولا ولن يمكن فرضها عن طريق العنف أو بواسطة القوة.

ودولة البحرين تسلم تسليمياً تاماً بأن جميع حقوق الإنسان عالمية، ولقد حثت دوماً المجتمع الدولي على معالجة حقوق الإنسان بوصفها أحد الشواغل العالمية، مع إيلاء الاحترام الواجب للخصوصيات الثقافية والدينية. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن البحرين دخلت كطرف في عدد من الاتفاقيات الدولية في ميدان حقوق الإنسان. كما انضمت البحرين مؤخراً لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتولي دولة البحرين أهمية قصوى لالتزاماتها فيما يتعلق بجميع الاتفاقيات التي هي طرف فيها، كما أنها تقوم حالياً بالنظر جدياً في أن تصبح طرفاً في المعاهدات الدولية الأخرى في ميدان حقوق الإنسان.

والبحرين حريصة أيضاً على توطيد أواصر علاقتها التعاونية الوثيقة مع المنظمات غير الحكومية، كما ترحب بالحوار البناء مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان التي تعمل بحسن نية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التزام الحكومة الفعلي بقضايا حقوق الإنسان تدلل عليه مذكرة التفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الصادرة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وبموجبها تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصورة منتظمة بزيارات تفتيش مستقلة للسجناء في البحرين، مع التعاون الكامل وغير المشروط من جانب الحكومة.

وحكومة دولة البحرين تدرك تمام الإدراك مسؤوليتها حيال تعزيز الحقوق والحريات الأساسية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولن تقبل أي محاولة لإنتهاك هذه الحقوق والحريات أو تعريضها للخطر.

وترجو البعثة الدائمة من لجنة حقوق الإنسان أن تتكرم بوضع ما سبق ذكره في اعتبارها الكامل عند تناولها للمزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

-----